

الحماية القانونية والمؤسسية لمنحة البطالة والتحديات التي تواجهها

LEGAL AND INSTITUTIONAL PROTECTION OF THE UNEMPLOYMENT GRANT AND THE CHALLENGES IT FACES

فرشان فتيحة¹

أستاذة محاضرة "ب"

كلية الحقوق بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر 1

f.ferchane@univ-alger.dz

تاريخ القبول: 2025/11/15

تاريخ الإرسال: 2025/10/01

الملخص:

تعد الجزائر من الدول من الدول الساعية الساعية إلى ترسيخ مقومات الأمن الاجتماعي والسياسي وتحقيق المساواة بين افراد المجتمع، وذلك عبر اعتماد آليات قانونية ومؤسسية تهدف بالأساس إلى الحد من البطالة، وتقديم الدعم الاجتماعي لكل طالب عمل، وفي هذا الإطار، تم استحداث منحة البطالة الموجهة للعاطلين عن العمل لأول مرة، تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية لسنة 2022 المتعلق بتأسيس منحة البطالة الموجهة للعاطلين الباحثين عن العمل لأول مرة. وقد أسندت مهمة تسيير هذا النظام وتنفيذه إلى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، باعتبارها الهيئة المكلفة بمواجهة ظاهرة البطالة والتخفيف من أثارها مؤقتاً.

وقد حدد المشرع الجزائري صلاحيات الوكالة وفق مبدأ الشفافية، وبما يضمن توجيه الشباب الباحث عن العمل نحو الاستفادة المثلى من برنامج المنحة، تحقيقاً لأهداف المتمثلة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ومن أجل ذلك، أنشئت منصة رقمية خاصة تمكّن طالبي المنحة من الاطلاع على مختلف المعلومات الضرورية وتسهيل إجراءات التسجيل ومتابعة الملفات، بما ينسجم مع التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال وجهود الدولة في عصنة الإدارة العمومية. وتعد هذه المنصة الالكترونية كم أبرز الأدوات الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر للحد من البطالة وتعزيز سياستها الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: منحة البطالة، الحماية القانونية، الحماية المؤسسية، الوكالة الوطنية للتشغيل.

Abstract:

Algeria is one of the countries striving to consolidate social and political security and to achieve social equality, through the adoption of legal and institutional mechanisms primarily aimed at reducing unemployment and providing social support to job seekers. In this context, the unemployment allowance was introduced for the first time, pursuant to the Presidential Decree of 2022. The management and implementation of this scheme was entrusted to the National Employment Agency (ANEM), as the body responsible for addressing the phenomenon of unemployment and alleviating its effects on a temporary basis.

The Algerian legislator defined the powers of the Agency in line with the principle of transparency, ensuring that young job seekers are properly guided to make the best use of the allowance program, with the overarching goal of promoting social and economic stability. To this end, a digital platform was created to provide beneficiaries with access to essential information, streamline registration procedures, and allow them to track their applications, in harmony with technological developments in communication and the State's efforts to modernize public administration. This electronic platform is considered one of the key strategic tools adopted by Algeria to curb unemployment and strengthen its social policies.

Key words: Unemployment Allowance, legal Protection, Institutional Protection, National Employment Agency

مقدمة:

يعد موضوع منحة البطالة من القضايا التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العلمية، وتقتضي البحث عن تجلياتها وأبعادها، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمساعي الدولة الجزائرية الرامية إلى مكافحة البطالة بين الشباب.

في صميم هذا النقاش، تبدو مسألة منحة البطالة التي تُعد إحدى صور الإعانات المالية التي تمنحها الدولة لفائدة الأشخاص العاطلين عن العمل والباحثين عنه لأول مرة، من السبل المنتهجة لتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية، وتعزيز أنظمة الحماية من خلال وضع آليات قانونية ومؤسسية كفيلة بضمان الاستدامة الداخلية. وقد حظيت باهتمام خاص منذ سنوات، حيث تم دمج الجهود لمكافحة البطالة بين الشباب في السياسة الوطنية للتشغيل التي اعتمدت في عام 2008، لتتبنى الدولة الجزائرية مقاربة جديدة سنة 2022، تمثلت في إقرار منحة البطالة مخصصة للشباب من فئة العاطلين طالبي العمل لأول مرة. رغبة ليس فقط في تقديم الدعم الاقتصادي لهذه الفئة، بل للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في سياق اقتصاد

هش، وتوفير الآليات القانونية والمؤسسية لحماية حقوق العاطلين عن العمل الطالبين له لأول مرة، والتكفل بهم.

أمام ارتفاع معدلات البطالة، والذي قدر بـ 9.7 بالمائة سنة 2024 وفق تقرير الديوان الوطني للإحصائيات وتعدد العاطلين عن العمل، يدفع بنا التساؤل على النحو التالي: هل قرار 2022 كفيل بضمان تقديم هذه منحة البطالة لكل فئة العاطلين عن العمل في ظل صعوبة الحصول على منصب عمل؟ وما هي حدود الحماية القانونية لضمان استدامتها؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم تناول الموضوع على أساس المنهج الوصفي التحليلي، حيث تظهر أهمية الموضوع من خلال التعريف بمنحة البطالة، وإلقاء الضوء على الوكالة الوطنية للتشغيل القائمة على تسييرها وتفعيلها ودورها في التخفيف من البطالة التي تُعتبر خطوة مهمة في السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الدولة الجزائرية.

المبحث الأول: تعريف منحة البطالة وشروط الاستفادة منها.

من خلال قرار رئيس الجمهورية في مارس المتعلق بتأسيس منحة البطالة الموجهة لفئة استئناس العاطلين عن العمل والطالبين له لأول مرة عرّف منحة البطالة وكيفية تسييرها وشروط اللازمة توافرها الاستفادة منها بهدف التخفيف من البطالة على أساس التضامن الوطني.

المطلب الأول: تعريف منحة البطالة وأهدافها.

تُعد منحة البطالة إحدى الآليات الاجتماعية التي استحدثها المشرع الجزائري لمواجهة التحديات المرتبطة بالبطالة المتنامية وما تفرزه من مشاكل وآفات اجتماعية، خاصة في أوساط الشباب. إذ تمثل دعما ماليا ومعنويا يضمن حد أدنى من الأمن الاجتماعي. ولأجل فهم أبعاد هذه المنحة، يستلزم الأمر التطرق إلى تعريفها، وكذا الوقوف عند أهدافها الرئيسية التي أراد المشرع تحقيقها من خلال هذا الإجراء.

الفرع الأول: تعريف منحة البطالة

عرفت منحة البطالة طبقا للمادة 190 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، على أنها "هي آلية مساعدة اجتماعية لتخفيف من مدة البطالة، موجهة خصيصا لعدم طالبي العمل لأول مرة ذلك"¹

فهي شكل من أشكال الإعانات المالية التي تقدمها الدولة للعاطلين عن العمل والباحثين عنه لأول مرة. بغية مساعدتهم على تخفيف آثار البطالة، وعليه تُصرف لهم هذه المنحة شهريا وخلال فترة البطالة، الى

حين توفير منصب العمل، وذلك لتحفيزهم والتكفل بهم أثناء هذه المرحلة. وقد حدد المشرع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير 2022²، شروط وكيفية الاستفادة من منحة البطالة، وكذا تحديد مبلغها وللتزامات المستفيدين منها.

ولتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة لطالبي العمل، تم إنشاء منصة رقمية minha-anem.dz خاصة بالعملية، حيث تقدم لهم وبطريقة مبسطة وواضحة كيفية الولوج إلى المنصة، ومعرفة الشروط المطلوبة للتسجيل، وكذا القيام بكل مراحل التسجيل بسهولة. مما يتيح للوكالة الوطنية للتشغيل ³ « ANEM » سهولة عملية التحقق من أهليتهم وصحة ادخال معلوماتهم الشخصية وكذا السرعة في معالجة ملفاتهم ، ليتم منحهم إمكانية حجز المواعيد مع الوكالة.

أما عن عملية التسجيل فهي تتم عبر المراحل التالية:

مرحلة إدخال البيانات الأولية:

يتعين على طالبي العمل، وكمرحلة أولى، للتسجيل عبر المنصة الالكترونية المستحدثة

<https://minha.anem.dz.pre-inscription> ، إدخال الرقم التعريفي الوطني، وكذا رقم بطاقة

العمل، والمقصود الرصد المدون في بطاقة التسجيل المسلمة له من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل المحلية.

مرحلة التحقق الآلي:

تقوم المنصة الالكترونية، واستنادا على المعلومات المدرجة، بالتحقق تلقائيا من صحة ما تم تدوينه من قبل طالب المنحة، ومدى استقاء الشروط القانونية للحصول على منحة البطالة.

مرحلة القبول المبدئي

في حالة استوفت البيانات المدرجة مع الشروط المطلوبة، تظهر للمعني عبارة «مقبول مبدئيا» بمعنى أن الطلب صالح ومسجل للنظر فيه.

مرحلة استكمال الملف:

بعد القبول المبدئي. يطلب من المعني إدخال بيانات الحساب البريدي الجاري، حيث تُحول منحة البطالة إلى هذا الحساب مع بداية كل شهر..

مرحلة المقابلة والتحقق النهائي:

أخيرا، يتم تحديد موعدا مع الوكالة الوطنية للتشغيل قصد التحقق من استيفاء جميع شروط التسجيل، ومطابقة البيانات الإلكترونية مع الملف الورقي.

التزامات المستفيدين من منحة البطالة:

تُلزم الوكالة الوطنية للتشغيل كل مستفيد بمتابعة الرسائل النصية القصيرة التي ترسلها بشكل دوري، وذلك لكونها الوسيلة الرسمية لإشعاره بالمستجدات والمواعيد المحددة مسبقا، إذ يترتب عن الإخلال بهذا الالتزام إلغاء الاستفادة من المنحة بصفة آلية.

الفرع الثاني: أهداف منحة البطالة

تسعى أنظمة الحماية الاجتماعية في جوهرها إلى كفالة الأفراد من مخاطر المرتبطة بفقدان الدخل الناجمة عن البطالة، وفي هذا السياق، عملت الدولة الجزائرية على تبني سياسات رشيدة موجهة نحو مكافحة البطالة، بغية تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد الاستراتيجي وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، ويأتي في مقدمتها السعي إلى الحد من معدلات الفقر في المجتمع، ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الانتظامية باعتبار أن البطالة من أبرز مسببات الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تهدف الدولة الجزائرية إلى الوقاية من الاضطرابات الاجتماعية التي غالبا ما تنشأ بين أوساط الشباب كونها الفئة الأكثر عرضة للتأثر بآثار البطالة. وفي هذا الإطار جاءت منحة البطالة كأحدى أبرز التدابير الموجهة لدعم الشباب العاطلين عن العمل، لاسيما طالبي الشغل لأول مرة. كونها تستجيب لحاجة اجتماعية ملحة لدى فئة الشباب التي تعاني من تبعات البطالة المزمنة، وتسهم في تخفيف هشاشتهم عبر توفير حد أدنى من الدخل يحفظ لهم كرامتهم في ظل غياب. وقد انعكس ذلك في القرارات المتخذة بخصوص الرفع التدريجي لقيمة المنحة، حيث ارتفعت من 13000 دينار جزائري إلى 15000 دينار جزائري عام 2023، لتصل إلى 20000 دينار جزائري عام 2025.

ولا تقف أهداف المنحة البطالة عند حدود البعد الاقتصادي، بل تمتد إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي. فهي أداة لاحتواء التوترات ومنع السخط الشعبي، لاسيما في ظل الحراك السياسي لسنة 2019، حيث برزت كآلية لطمأنة الشباب وامتصاص حالة الإحباط والتهميش التي قد تدفع إلى اضطرابات اجتماعية. حيث تبرز منحة البطالة كأداة للتأثير على البنية الأسرية في المجتمع الجزائري، إذ تسهم في التخفيف

من الأعباء المالية التي تتحملها الأسر الداعمة للشباب العاطلين وتمنح في ذات الوقت للمستفيدين، القدرة على الاستقلالية المالية، وإن كانت محدودة، الأمر الذي يعزز من مكانتهم الاجتماعية ويقلل من اعتمادهم الكلي على الأسرة كوحدة أمان اجتماعي.

وأخيرا، يجدر بنا أن نذكر أن الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتشجيع التشغيل الذاتي، تبرز من خلال تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «ANSEJ»، التي لعبت دورا محوريا في تمكين الشباب من خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الأمر الذي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني عبر إدماج هذه الفئة في النسيج الإنتاجي.

المطلب الثاني: شروط الاستفادة من منحة البطالة والالتزامات المترتبة عنها.

كما تم ذكره، تعد منحة البطالة آلية أساسية لحماية فئة الأشخاص الذين لم تتوفر لديهم فرص العمل والباحثين عنه، فهي عبارة عن دعم يأمن لهم مصدر دخل مؤقت، يحدد وفق معايير واضحة تضبط عملية صرف هذه المنحة وتوجيهها بشكل فعال نحو فئة الأكثر احتياجا في المجتمع، وذلك وفق شروط والتزامات معينة.

الفرع الأول: شروط الاستفادة من منحة البطالة لطالبي العمل لأول مرة.

توجهت منحة البطالة إلى فئة محددة من المجتمع، وهم العاطلون عن العمل والباحثون عن فرص العمل، وانطلاقا من حرص المشرع الجزائري على تنظيم هذه المنحة وضمان توزيعها بشكل منسق وشفاف، نص المرسوم التنفيذي رقم 22-70⁴ في مادته الثانية على جملة من الشروط الواجب توفرها في المستفيدين، وذلك قصد توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر حاجة.

✓ الجنسية الجزائرية:

أوجب المشرع الجزائري أن يكون طالب المنحة حاملا للجنسية الجزائرية ومقيما داخل الوطن. إذ أن الجنسية تُعد شرطا أساسيا لتحديد المركز القانوني للفرد ومدى تمتعه بالحقوق، ومنها الحق في الاستفادة من منحة البطالة، فضلا وتحمله للالتزامات⁵ المرتبطة بها. ويرتبط هذا الشرط برغبة الدولة الجزائرية في توجيه مواردها نحو مواطنيها لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، والحد من تفاقم معدلات البطالة. ومن ثم، لا يُقبل منح المساعدة لغير الجزائريين تقاديا لزيادة الأعباء على الخزينة

العمومية. أما من الناحية العملية، فإن اثبات حالة العوز يعود إلى وزارة العدل التي ترجع لها السلطة التقديرية، لكن عمليا، تثبت الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشخص عبر شهادة العمل أو دليل آخر يثبت غياب مصدر آخر للمعيشة⁶.

✓ **شرط السن:** حدد المشرع الجزائري سن المستفيد بين 19 و40 سنة. ويكشف هذا الشرط عن توجه السياسة الاجتماعية نحو فئة الشباب التي تمثل النسبة الأكبر من البطالين في الجزائر، والأكثر تضررا من البطالة، ولذلك أولتها الدولة الجزائرية عناية خاصة من خلال إدراجها كفئة مستهدفة أساسا في نظام منحة البطالة، بهدف دعمها ماديا ومنحها فرضا أفضل للاندماج الاجتماعي المهني.

✓ **التسجيل في قاعدة البيانات لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:**

من ضمن الشروط الجوهرية، ضرورة تسجيل طالب المنحة بصفة فعلية كباحث عن العمل لأول مرة لدى الوكالة الوطنية للتشغيل التي تقع تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي⁷. إذ يشكل هذا الإجراء آلية تنظيمية تضمن دقة تحديد المستفيدين وتقادي الاستفادة المزدوجة أو غير الشرعية. كما يسمح التسجيل بمتابعة المسار المهني لطالب العمل وربط حصوله على المنحة بمدى التزامه بالبحث عن العمل والامتثال للتوجيهات التي تقدمها الوكالة.

✓ **عدم الاستفادة من أي دخل آخر:**

أوجب المشرع أن يكون طالب المنحة البطالة غير متحصل على أي راتب أو منحة اجتماعية أخرى. كون الغاية من منحة البطالة هي تقديم دعم مالي لفئة تفتقر تماما إلى مورد رزق. ولهذا فإن الاستفادة منها تسقط تلقائيا في حالة ثبوت وجود دخل آخر مهما كان مصدره. كما يستفيد من هذه المنحة وضمن نفس الشروط، المحبوسون الذين استوفوا مدة عقوبتهم ولا يتوفرون على دخل.

✓ **الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية:**

✓ **اشتراط المرسوم على المعني تبرير وضعيته تجاه الخدمة الوطنية سواء كان قد (أدى الخدمة، معفي أو حاصل على تأجيل).**

✓ **عدم التسجيل في مؤسسة تعليمية أو تكوينية:**

كما اشترط المشرع على طالب منحة البطالة أن يكون متفرغا للبحث عن العمل، بحيث لا يجمع بينها وبين الدراسة النظامية أو أي نشاط آخر يتنافى مع الغرض الأساسي من المنحة.

دخل الزوج/الزوجة:

كما يشترط، ألا يتوفر زوج أو زوجة طالب المنحة على أي دخل مهما كانت طبيعته.

الفرع الثاني: الالتزامات المترتبة على الحصول على منحة البطالة

يتعين على طالب العمل لأول مرة في حال قبول طلبه للاستفادة من منحة البطالة، الالتزام بجملة من الشروط والواجبات التي تنص عليها القوانين والتنظيمات السارية، وذلك على النحو التالي أن يلتزم بالآتي⁸:

✓ **التجديد الدوري للتسجيل:**

يُعد تجديد التسجيل شرطا أساسيا لاستمرار الاستفادة من المنحة، إذ إن عملية إعادة التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل تُعبر عن استمرار الباحث عن العمل في البحث الجاد عن منصب شغل، وعدم تغيير وضعيته المهنية.

✓ **الاستجابة للاستدعاءات الرسمية.**

يتوجب على المستفيد الامتثال لجميع الاستدعاءات الصادرة عن الوكالة الوطنية للتشغيل، نظرا لارتباطها بمتابعة ملفه المهني وإمكانية توجيهه نحو فرث عمل مناسبة.

✓ **عدم رفض عروض العمل:**

يلتزم المستفيد بقبول عروض العمل التي تقترحها الوكالة، باعتبارها الجهة المخولة قانونا بترشح طالبي العمل للمناصب المتوفرة. ويرتبط هذا الالتزام بواقع السوق الذي يشهد ارتفاعا مستمرا في معدلات البطالة، مقابل سعي الدولة عبر برامجها وخططها الاقتصادية إلى خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل⁹.

✓ **عدم رفض التكوين المهني:**

يشكل التكوين عنصرا أساسيا في تعزيز قابلية التشغيل، حيث يهدف إلى تحسين وتطوير وتنمية قدرات ومهارات الباحث عن العمل، وتأهيله لدخول سوق الشغل. وقد أكدت تقارير البنك الدولي والبرامج

الإنمائية للأمم المتحدة على الدور الحاسم للتكوين في الحد من البطالة والفقر، إذ يمنح التكوين طالب العمل اكتساب مهارات تسهل اندماجه في سوق العمل¹⁰.

في حالة اخلال طالب المنحة بأي من هذه الالتزامات، فإن ذلك يؤدي إلى توقيف صرف المنحة، وقد تصل الأمر إلى شطب اسمه نهائيا من قائمة المستفيدين، كما يتم توقيف المنحة عند حصول المستفيد أو زوجه على منصب عمل.

المبحث الثاني: الحماية القانونية والمؤسسية لمنحة البطالة

أولت المنظمات الدولية منذ نشأتها أهمية كبيرة لظاهرة البطالة، وبقيت على مر السنين تبحث وتعمل على توفير الآليات لحماية الأشخاص العاطلين عن العمل ضد البطالة رغم التحديات التي تواجه الحكومات في سعيها هذا.

المطلب الأول: الآليات القانونية والمؤسسية لحماية منحة البطالة

منذ تأسيسها، أولت المنظمات والهيئات الدولية اهتماما بالغاً بظاهرة البطالة وباعتبارها من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الدول. وقد سعت هذه المنظمات ومنذ عقود إلى وضع آليات قانونية ومؤسسية لحماية العاطلين عن العمل وضمان حصولهم على موارد بديلة، على الرغم من الصعوبات التي تعترض الحكومات في هذا المجال.

الفرع الأول: الآليات القانونية

تماشيا مع ما جاء في الاتفاقية الدولية رقم 168 لسنة 1988 بشأن تعزيز حماية العاطلين عن العمل، التزمت الدول باتخاذ التدابير اللازمة لملاءمة سياساتها الوطنية مع مقتضيات الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك وضع إطار قانوني ومؤسسي يهدف إلى تخفيف من آثار البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

الآليات القانونية

في مواجهة التحولات الاقتصادية وتقلبات سوق العمل، عملت الدولة الجزائرية على تطوير نظام مزدوج للحماية الاجتماعية الموجهة للعاطلين عن العمل:

النظام التقليدي للتأمين ضد البطالة: وهو مخصص لتعويض العمال الذين فقدوا وظائفهم بشكل غير ارادي لأسباب اقتصادية أو تنظيمية.

منحة البطالة موجهة خصيصا لدعم طالبي العمل لأول مرة: وهي آلية تستهدف الشباب الباحثين عن العمل والذين لم يسبق لهم الاندماج في سوق الشغل، بهدف توفير حد أدنى من الدخل وضمان اندماجهم التدريجي في الحياة المهنية.

ويعكس هذا النظام ذو الركيزتين، الذي تديره هيئات مختلفة، إرادة السلطات العمومية في تعزيز التضامن الوطني وضمان دعم ترك أي فرد خارج شبكة الحماية الاجتماعية، خاصة أن هذا الدعم لا يشتر اشتراكات مسبقة.

وقد جاء القرار الوزاري المؤرخ في 21 مارس 2024، لتعزيز هذا الإطار القانوني من خلال وضع معايير دقيقة لقياس أداء نظام تعويض البطالة، ومن أبرزها:

- فعالية المعالجة الالكترونية للطلبات
 - مدى ملائمة الدعم للباحثين عن عمل لأول مرة.
 - نسبة توجيه المستفيدين نحو برامج التدريب والتكوين المهني.
 - معدل نجاح اندماجهم في سوق العمل.
- وفي هذا السياق، أصبح التكوين المهني شرطا إلزاميا للاستفادة من المنحة؛ أخيرا، باعتباره وسيلة لتحسين قابلية التشغيل وتنمية المهارات الفردي. كما علقت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بصفة مؤقتة، صرف المنحة من أجل مراجعة شاملة لأهلية المستفيدين عبر المنصة الرقمية للوكالة.
- وقد شهدت آلية تعويض البطالة عدة إصلاحات وتحديثات، من بينها الزيادة من قيمة المنحة إلى 20000 دينار جزائري، في عام 2025، وهو ما يعكس سعي السلطات العمومية إلى تحسين فعالية هذه الأداة في دعم الفئات الهشة. ويتوقع زيادات في المنحة، مع، وتطبيق جدول دفع موحد، والأهم من ذلك، التوجه نحو اضماء الطابع الاحترافي على نظام "منحة البطالة"، وذلك بالتركيز على المعالجة الالكترونية والتدريب الموجه والتوظيف، وإن دل هذا إنما يدل على تحول استراتيجي هام.

الفرع الثاني: الآليات المؤسسية

إلى جانب الإطار القانوني، أنشأت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات المؤسسية التي تشرف على تنظيم وتنفيذ منحة البطالة، وتتمثل أساسا في:

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

تؤدي الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM¹¹ دورا محوريا في إدارة منحة البطالة، فهي الهيئة المكلفة بتسجيل طالبي العمل لأول مرة، ومتابعة ملفاتهم، وتوجيههم نحو عروض العمل أو برامج التكوين الملائمة. كما تقوم بدور الوسيط بين الباحثين عن العمل والمؤسسات الاقتصادية.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يضطلع هذا الصندوق بمهام تتعلق بتسيير نظام التأمين ضد البطالة للعمال الذين فقدوا وظائفهم بشكل غير إرادي.

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

تمثل الجهة الوصية التي تضع السياسات العامة وتحدد المعايير والآليات الخاصة بتسيير المنحة، بما في ذلك الرقابة على شروط الاستفادة، وضمان الشفافية في التوزيع، واعتماد المنصات الرقمية للمراقبة والمتابعة. **مراكز التكوين المهني:** تلعب مراكز التكوين المهني دورا محوريا في ادماج المستفيدين من المنحة ضمن برامج تدريبية إلزامية، تهدف إلى تدريب وتعزيز مهارات وكفاءات مهاراتهم وتسهيل اندماجهم في سوق العمل. حيث يمثل أحد الأهداف الرئيسية للمنحة في توجيه المستفيدين نحو برامج التدريب المهني، التي تهدف إلى تحسين قابليتهم للتوظيف، وقد يؤدي رفض المشاركة في مثل هذه التدريبات إلى تعليق الاستحقاقات.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تقدم هذه الهيئات الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة.

والجدير بالذكر أيضا، أنه إلى جانب نظام منحة البطالة، وصفت الدولة الجزائرية آليات أخرى لتشجيع ادماج العاطلين عن العمل في سوق العمل، على سبيل المثال: عقد العمل المدعوم (CTA)¹²، حيث تقوم الدولة بدعم جزء من راتب الشباب الذين توظفهم المؤسسات الاقتصادية، مما يخفف من كلفة التوظيف ويعزز خلق وظائف دائمة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه برنامج منحة البطالة

رغم الجهود المبذولة للحد من ظاهرة البطالة وحماية البطالين، تواجه منحة البطالة في الجزائر جملة من التحديات، يمكن تلخيصها في ما يلي:

الفرع الأول: التحديات

- **التحديات الاقتصادية:** ترتبط التحديات الاقتصادية بارتفاع معدلات البطالة وتزايد حدتها بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف تنوع مصادر الدخل، يتأثر بعوامل لا يمكن التحكم فيها، فهي رهينة الأزمات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وبالتالي تراجع دور الدولة في التوظيف. وهو ما يجعل المنحة تتحول من آلية دعم مرحلية إلى عبء، مالي مستمر على خزينة الدولة.

- **التحديات الإدارية:** تتجلى في صعوبة الرقابة على أعداد المستفيدين والتأكد من احترام شروط الاستحقاق، رغم اعتماد المنصات الرقمية، كما أن البيروقراطية قد تعيق أحيانا سرعة معالجة الملفات.

1- **التحديات الاجتماعية:** تتجلى التحديات الاجتماعية في اعتماد بعض الفئات على المنحة كمورد دائم بدل اعتبارها دعما ظرفيا ريثما يتم الاندماج في سوق العمل، مما يحد من فعاليتها في تشجيع البحث عن وظيفة حقيقية. كما توجد فئة من الشباب الباحث عن عمل، تتراجع عن طلب منحة البطالة، اعتبارا أن مبلغ المنحة لا يصل إلى طموحاتهم، حيث لا يساوي الأجر المقترح للوظيفة الموازية لها، على الرغم من تعرضهم للعقوبات التي جاءت ضمن شروط الأهلية والاستمرار في الحصول على منحة البطالة، لأن كل شاب يسعى من وراء تسجيله لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) إلى الحصول على وظيفة حقيقية ومستقرة.

2- **التحديات المتعلقة بسوق العمل:** غياب آليات فعالة لتوجيه الخريجين نحو تكوينهم مناسب منحهم أو فرص عمل ذاتية بعد حصولهم على المنحة، فبالرغم من الهدف الأساسي لمنحة البطالة، وهو التخفيف من الإقصاء الاجتماعي ومكافحة البطالة، لم يحل مشكل البطالة بصفة شاملة ونهائية.

- **التحديات المالية:** الزيادة في عدد المستفيدين والرفع من قيمة المنحة إلى 20000 دج ، قد يضاعف الأعباء المالية على الدولة، ويثير تساؤلات حول استدامة هذا النظام على المدى الطويل.

- **موائمة التكوين مع العمل:**

يمكن التحدي الرئيسي في عدم التوافق بين مهارات الخريجين واحتياجات سوق العمل، إذا كانت المنحة تقدم دعما ماليا، فإنها لا تحل هذه المشكلة الهيكلية جوهريا، من الضروري ربط المنحة ببرامج التكوين المهني الموجه، كما تؤكد التوجيهات الأخيرة الصادرة في 21 مارس 2024 التي تجعل التكوين إلزاميا للمستفيدين، وهذا من شأنه أن يحول إجراءات المساعدة إلى رافعة الإدماج المستدام.

- الضغط الديموغرافي مع الميزانية:

حيث يمثل عدد المستفيدين من "منحة البطالة"، حوالي 2 مليون في مارس 2023، بالإضافة إلى الزيادات المتتالية في مبلغ المنحة عبئاً كبيراً على الميزانية، مع وجود فئة سكانية شابة ومنتامية، فإن الاستدامة المالية لهذا البرنامج على المدى الطويل تثير التساؤلات خاصة في سياق الاعتماد على المحروقات، من الضروري تقييم ما إذا كان هذا الإنفاق استثماراً استراتيجياً أم تكلفة متكررة.

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية للحد من البطالة

تتجه الجهود الإقليمية، لاسيما من خلال منطقة العمل العربية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، إلى تقديم الدعم والتوجيه والإرشاد لصانع القرار في الدول العربية من أجل معالجة إخفاق سوق العمل، لاسيما في القطاع الخاص المنظم، بما يسهم في للتنمية وتعزيز الاقتصاديات الوطنية، وخلق فرص عمل لائقة تركز مبدأ العمل اللائق¹³. وفي ذات السياق، يبرز التعليم والتكوين المهني كأداة استراتيجية في العديد من الاقتصاديات النامية، يشكل التعليم والتكوين المهني، قاعدة أساسية لتأهيل اليد العاملة بما يتماشى مع متطلبات سوق الشغل. كما أن التكنولوجيات الحديثة وما تتيحه من إمكانيات في مجال النمو والابتكار والتحول الرقمي، وخلق يد عاملة ماهرة¹⁴، أضحت من أبرز المرتكزات التي تراهن عليها الحكومات من خلال إدماج التعليم والتكوين في مجالات الأنظمة الذكية والأجهزة الرقمية، باعتبارها استثماراً نوعياً في المستقبل. وانسجاماً مع هذه التوجهات، تعمل الجزائر على تشجيع التعليم الفني والمهني، عبر توفير برامج التكوين والتدريب المهني مخصصة تسهم في تأهيل الشباب وتعزيز قدراتهم على الاندماج في سوق العمل. الأمر الذي نص عليه المرسوم المؤرخ في المؤرخ في 24 مارس 2022¹⁵ الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم التكوين لفائدة المستفيدين من منحة البطالة، حيث استحدث جهاز تكويني خاص لتكوين المستفيدين من المنحة، ذلك من خلال المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 15 سبتمبر 2022¹⁶.

كما تتخذ الجزائر برامج تنموية لدعم النشاط الاقتصادي والسعي للزيادة في معدلات التشغيل وانخفاض البطالة، حيث انتهجت سياسة مالية توسعية، والمتمثلة في زيادة الإنفاق العام، لتوفير أقصى حد لفرص العمل¹⁷.

كما تبنت الدولة الجزائرية برامج تنموية داعمة للنشاط الاقتصادي، من خلال انتهاج سياسة مالية توسيعية تقوم على زيادة الإنفاق العمومي، بغرض خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل والحد من معدلات البطالة. وفي هذا الإطار أولت الجزائر أهمية خاصة لجذب الاستثمار كآلية محورية لخلق فرص العمل، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار، مما يساهم في خلق فرص التوظيف وبالتالي انخفاض في معدل البطالة، وبالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي¹⁸. إذ تمتاز بخصائص تجعلها وجهة استثمارية واعدة، من بينها:

- موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يمنحها دورا لوجستيا مهما بالقرب من الأسواق الدولية.
- تنوع ظروفها المناخية، وما توفره من إمكانات في مجالات الزراعة والسياحة.
- غناها بالموارد الطبيعية التي تشكل قاعدة أساسية لأي نشاط اقتصادي مستدام.

الخاتمة

انطلاقا مما سبق عرضه، يمكن القول إن منحة البطالة تمثل آلية الدعم الاجتماعي التي استحدثتها الدولة استجابة للاحتياجات الملحة للشباب العاطلين عن العمل، باعتبارها أداة قائمة على مبدأ التضامن الوطني الرامي إلى التخفيف من آثار البطالة والإسهام في تعزيز السلم الاجتماعي.

وتأتي هذه السياسة في إطار محاولة السلطات العمومية احتواء الضغوطات الاجتماعية المتزايدة، خصوصا في ظل عزوف بعض فئات الشباب عن المشاركة في الحياة العامة وتنامي رغبتهم في الهجرة نحو الخارج. ويلاحظ أن السلطات غالبا ما تلجأ، موازاة مع ذلك، إلى فتح مسابقات التوظيف في القطاعات العمومية والأسلاك النظامية من أجل امتصاص جزء من البطالة.

غير أن منحة البطالة، رغم أهميتها كآلية مؤقتة للحماية الاجتماعية، تبقى محدودة الأثر، إذ لا يمكنها بمفردها معالجة إشكالية البطالة المزمنة، التي تتطلب إصلاحات هيكلية عميقة قادرة على خلق مناصب شغل دائمة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبناء على نتائج هذه الدراسة، يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- تعزيز الشراكات المؤسسية: على الجهات المعنية تبني استراتيجية قائمة على الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بما يساهم في توسيع نطاق التغطية لتحقيق التنمية المستدامة.
 - تطوير منظومة التكوين والتدريب المهني: مواكبة لمتطلبات سوق العمل، يجب تطوير برامج التدريب المهني، وتحفيز طالبي العمل على الاندماج، بما يقلل فترة الاعتماد على المنحة.
 - تحديد مدة زمنية للاستفادة: من الضروري وضع سقف زمني محدد للاستفادة من المنحة، بغرض تشجيع المستفيدين على البحث الجاد عن فرص العمل.
 - الابتكار في تصميم السياسات: يتعين على السلطات وصناع القرار الاستفادة من التجارب المقارنة وتكييفها مع الخصائص الوطنية، من أجل تطوير نموذج أكثر فعالية لمنحة البطالة وعليه، فإن نجاح هذه السياسة وفعالية هذه الآليات يتوقف على مدى قدرتها على الاندماج ضمن استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بحيث لا تُختزل في مجرد آلية دعم ظرفية، بل تصبح رافدا أساسيا لإعادة هيكلة سوق العمل وتعزيز استقرار المجتمع.
- الهوامش:**

¹ للمادة 190 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021

² anem.dz-pré-inscription.

³ المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير سنة 2022 يحدد شروط وكيفية الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين. ج ر عدد 11 سنة 2022.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير 2022، الذي يحدد شروط وكيفية الاستفادة ومبلغ منحة البطالة، وكذا التزامات المستفيدين منها، عدد الجريدة الرسمية 11 لسنة 2022.

⁵ Madeleine Grawitz : Arrêts Nottebohm du 18 novembre 1953 (compétence) et du 06 avril 1955 (fond) annuaire français du droit international. 1955. p22.

⁶ الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية. <https://www.mjustice.dz/ar>

⁷ المرسوم التنفيذي رقم 06-77 مؤرخ في 18 فبراير 2006، يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية عدد 09، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 19-140 مؤرخ في 29 أبريل 2019، الجريدة الرسمية عدد 29.

⁸ المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 السالف الذكر.

⁹ رزيق كمال وعقون عبد السلام، مكانه البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة، دراسة قياسية خلال الفترة 2006-2012، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، 2017 ص 280.

¹⁰ منظمة الأمم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، قضايا عالمية، القضاء

على الفقر، <https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty>.

¹¹ موقعها الرسمي www.anem.dz

¹² عقد عمل بمفهوم القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة.

¹³ منظمة العمل الدولية، المنشور رقم 19 أغسطس 2021، الدفع قدما بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق.

¹⁴ صندوق النقد الدولي، القوة السياسية التعليمية، بحث مقدم من طرف أموري حيتين، مارس 2025.

¹⁵ <https://dgpp.mf.gov.dz/>.

¹⁶ المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 15 سبتمبر 2022، المحدد للآليات العملية للتكفل بعملية التكوين لفائدة المستفيدين من منحة البطالة.

¹⁷ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 مارس 2022، الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم التكوين لفائدة المستفيدين من منحة البطالة.

¹⁸ Agence Algérienne de promotion de l'investissement (AAPI) : <https://aapi.dz/>

تم زيارة الموقع في 11 جويليا 2025

المراجع

❖ المصادر القانونية:

- المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين الجريدة الرسمية عدد 11 لسنة 2022.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فبراير 2006، يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وتسييرها الجريدة الرسمية عدد 09، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 19-140 مؤرخ في 29 أبريل 2019، الجريدة الرسمية عدد 29 لسنة 2019.
- عقد عمل بمفهوم القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 مارس 2022، الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم التكويني لفائدة المستفيدين من منحة البطالة.
- المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 15 سبتمبر 2022، المحدد للآليات العلمية لتكفل بعملية التكوين لفائدة المستفيدين من منحة البطالة.
- الاتفاقية الدولية رقم 168 لسنة 1988 التي تعتبر مراجعها للاتفاقية الدولية رقم 44 بشأن ضمان تعويضات أو اعانات للعاطلين رغمه ارادته التي ابرمت خلال الدورة 18 للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المنعقدة في جناب في اربعة 4 جوان 1934 دخلت حيز التنفيذ في 10 جوان 1934 وصادقت عليها الجزائر في 19 اكتوبر 1962.

❖ الكتب:

Madeleine Grawitz : Arrêts Nottebohm du d18 novembre 1953 (compétence) et du 06 avril 1955 (fond) annuaire français du droit international. 1955. p22.

❖ المقالات:

- رزيق كمال وعقون عبد السلام، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2012، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6 العدد 1 2017 ص 280. <https://asjp.cerist.dz/en/article/31575>

❖ المنشورات:

- منظمة العمل الدولية المنشور رقم 19 أغسطس 2021 الدفع قدما بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق.
 - منظمة الأمم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، قضايا عالمية القضاء على الفقر. <https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty>
 - صندوق النقد الدولي، القوة السياسية التعليمية بحث مقدم من طرف آموري حثيين مارس 2025
- ❖ مواقع الإنترنت:

– <http://www.dgpp-mp-gov.dz> تم زيارة الموقع 2025/07/07

- Agence algérienne de promotion dans l'investissement AAPI–

<https://aapi.dz> تم زيارة الموقع 2025/07/70

الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية

<https://www.mjustice.dz/ar> تم زيارة الموقع 2025/08/23